

تحقيق

رضوان عقيل

دعوات إلى تطبيق مندرجاته ولا حماسة لمؤتمر تأسيسي
تعديل الدستور دونه عقبات والمناخات غير متوافرة

ترددت في الاونة الاخيرة دعوات كثيرة الى عقد مؤتمر تأسيسي واجراء تعديلات على الدستور، وان المشكلة لا تكمن في مواد بل في عدم تطبيق كامل مندرجاته، فيما لا يؤيد آخرون هذه النظرية، ويطالبون باعادة النظر في العقد الاجتماعي القائم

بعد مرور ثلاثة عقود على ولادة اتفاق الطائف، تخرج اصوات سياسية تدعو في شكل مباشر الى ضرورة اعادة النظر في الدستور، او على الاقل تعديل عدد من مواد، واول من يحمل لواء هذا المطالب التيار الوطني الحر. سبق لجهات اخرى ان نادى بهذا الطرح، لكنها تراجعت عنه منعا لبروز اي حساسيات مذهبية عند بعض الاطراف، على اساس ان الظروف لا تزال غير ناضجة للسير في اي تغيير دستوري في البلد. وكان الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله قد طالب عام

محمصاني: تعديل الدستور هرطقة
ويجب تطبيق مندرجاته اولا

صدرت في الاونة الاخيرة اكثر من دعوة الى اجراء تعديل في الدستور، كيف ترى هذا الامر؟
□ هذه هرطقة كبيرة ومرفوضة من حيث الشكل والمبدأ، اذ لدينا دستور واتفاق معدل ولم يطبق بكامله. على المعنيين ان يطبقوه في الشكل الصحيح، علما ان ثمة امورا تطبق بشكل مشوه. هناك من يطالب بعقد اجتماعي جديد، فيما يعمل البعض على تشويه الدستور بدل ان يعمدوا الى تطبيق كامل مندرجاته. يعمل هؤلاء على وضع رئيس مجلس الوزراء باش كاتب وسؤاله عن كيفية تأليف الحكومة، فيما يدخل هذا الامر في صلب مهمته. دستورنا، وفق نصوصه، جيد ولا اقول انه ممتاز، لكنه يبقى مقبولا بعدما ولد نتيجة مفاوضات كبيرة، الا انه ويا للأسف لم يطبق. انا ضد الدخول في المجهول لأن الحديث عن تعديل في الدستور يفتح ابوابا لا نعرف الى اين توصلنا. في اختصار يجب تطبيق الدستور.

هل الظروف مؤات لاحداث مثل هذا التعديل الذي يطالب به البعض؟
□ اطلاقا. الطرف غير مناسب ولاكثر من سبب. على المعنيين ان يطبقوا الدستور اولا، وعندما يثبت حصول خلل نتجه الى التعديل. لن ننسى اليوم وجود رزمة من المشكلات السياسية والاقتصادية والصحية التي نعيشها، وهي تتقدم في طبيعة الحال على المطالبة باجراء تعديلات في الدستور. يجب تحصين الدولة المنهارة قبل التفكير في تعديل الدستور، في وقت لا نستطيع فيه تأليف الحكومة.

لكنك لا تستطيع ان تمنع من يطالب باجراء تعديلات دستورية؟
□ الفريق السياسي الذي يطالب بالتعديل يخلق هو نفسه عددا من المشكلات في الداخل. من الافضل تطبيق مندرجات الطائف لنصل بعدها الى خلاصة يمكن البناء عليها. انا محام لا تصدمني المطالبة باجراء تعديل في الدستور، واي قانون تعمل على تعديله بعد ثبوت حصول خلل في التطبيق. الطائف لا يزال صالحا لكنه لم يطبق.

الحالية ان تجدد نفسها. سينتخب اللبنانيون الطبقة نفسها حتى لو حصلت انتخابات مبكرة، وقد حصلت هذه المشكلة بعد الطائف. انا مع مبدأ تطبيق الدستور الحالي بكامل مندرجاته وفقا للروحانية التي يجب ان يطبق بها.

■ الا ترى ان مكونات طائفية وسياسية ترفض تغيير فاصلة في الدستور؟

□ من يتحدث عن التغيير ينطلق من مصالح تخصه، او انه يريد تطبيق الفيدرالية في البلد. رئاسة الجمهورية المقبلة وإتمامها في موعدها بمؤتمر تأسيسي يسبق هذا الاستحقاق، وذلك بعد كثرة المطالبة بعقد اجتماعي جديد دونه عقبات وحوارج لا تزال تعترضه قبل الوصول اليه. "الامن العام" تضيء على هذا الملف الذي ينقسم اللبنانيون حياله مع الخبير القانوني والدستوري الدكتور غالب محمصاني، والاستاذ المحاضر في جامعة القديس يوسف المحامي هادي راشد.

■ هل يستطيع اللبنانيون الاقدام على اجراء تعديل في دستورهم من دون وجود رعاية من الخارج؟

□ لا يستطيع الافرقاء في الداخل لوحدهم اجراء مثل هذه العملية، وهم لا يقدررون على اجراء حوار عادي في ما بينهم. كيف سينفقون على تعديلات دستورية في ظل وجود قحط في عدد المشرعين في مجلس النواب، عكس دورات سابقة حيث كان النواب يعرفون في القانون اكثر. بصراحة مستوى الطبقة السياسية قد تراجع.

■ كيف ترد على القائلين من سياسيين ومتابعين ان النظام السياسي الحالي غير قادر على الاستمرار وفقد صلاحيته؟

□ على العكس، لم يفقد صلاحيته بل يجب ان يطبق في شكله الصحيح. اقدم حلا عمليا لن يعجب كثيرين، فأقول انه اذا لم يأت انتداب من خلال وصاية دولية تضع الطبقة السياسية خارج السلطة، ويتم اختيار اشخاص يحكمون بواسطة وصاية لفترة انتقالية مختصرة، لا يمكن للطبقة

كثّر الحديث في الاونة الاخيرة عن الدعوة الى عقد مؤتمر تأسيسي، الى ماذا يعود السبب في هذا التوقيت؟

□ نجد في مقاربة موضوعية للعلوم السياسية والقانونية، انه عندما تعجز المؤسسات في دولة ما عن القيام بموجباتها من اجل ايجاد الحلول للمشكلات التي تعترض حياة الناس، وعندما



الخبير القانوني والدستوري الدكتور غالب محمصاني.

شعرت طائفة بعدم وجود هذه الميثاقية التي يتم الحديث عنها.

■ تبدو كأنك ترفض تغيير ولو نقطة واحدة في نص الدستور؟

□ يمكننا ان نغير، لكن ليس في المسائل الجذرية. على سبيل المثال، لا يوجد بلد في العالم يحدد مهلا للرئيس المكلف عند تأليف حكومته. اكرر اني مع تطبيق الدستور على ان يفهمه المعنيون بروحيته وباخلاص ومن دون مصالح شخصية وخلفيات. لا مانع من تعديل مادة او فقرة في الدستور، لكن لا ينبغي ان يعدل كله.

”

يجب الغاء كلمتين
من القاموس السياسي:
الميثاقية والتوافقية

“

يجب ان يتم الغاؤها من القاموس السياسي. المطلوب اكثرية واقلية، ومن قال ان الميثاقية فوق الدستور. الميثاق عبر من خلال النصوص الموجودة، ولا ينبغي ان نختار امورا جديدة كلما

راشد: ثغر في الطائف
لكنه لم يفقد صلاحيته

تصبح هذه المشكلات اقوى من اي حل يمكن ايجاده ضمن الاطر الدستورية المتاحة، يصبح من الضروري البحث عن اطار جديد يؤمن الحلول. هذا ما حصل في العديد من الدول التي طورت انظمتها نتيجة المشكلات التي اعترضتها، نذكر منها الانتقال الفرنسي من الجمهورية الثالثة الى الرابعة ومن ثم الى الخامسة، ونذكر ايضا التعديلات في

الدستور الاميركي وغيرها من الامثلة الدستورية في العالم. اما في لبنان، فكلمة تأسيسي تستعمل في غير موقعها، ناهيك بأنها عبارة تثير علامات استفهام ان لم نقل انها تشكل استفزازا للبعض، اذ ان الكيان مؤسس وموجود ولا ضرورة لأي تأسيس. بهدف معالجة العقد، علينا اجراء بعض التعديلات وتوضيح بعض الامور التي تعرقل



الاستاذ المحاضر في جامعة القديس يوسف المحامي هادي راشد.

◀ الحياة السياسية والقانونية، خصوصا بعد مرور ثلاثين سنة على اتفاق الطائف واثرت على لبنان لخضات جسيمة ومحورية، كالاتزامات الشعبية والاقتصادية والوبائية الاخيرة.

■ هل فقد اتفاق الطائف صلاحيته؟

□ لا اعتقد. لكن الممارسة العملية اظهرت وجود ثغر تعرقل تنفيذ التعديلات الدستورية التي ادخلها هذا الاتفاق، بحيث يجب اجراء قراءة هادئة لهذه الثغر وتوضيحها. لقد اجريت بحثا مطولا حول هذا الموضوع بالتعاون مع باحثين وطلاب وفتات سياسية ومجتمعية من كل المذاهب في اطار جامعي علمي، وتبين انه يكفي اجراء تعديلات طفيفة على سبع نقاط، فقط لكي يستقيم العمل المؤسساتي والدستوري والقانوني (الدراسة قيد النشر).

■ ايهما افضل: العمل على تطبيق ما تبقى من الطائف ومندرجاته ام العمل على صيغة جديدة؟
□ البحث في اي صيغة جديدة قد يجر لبنان الى متاهات لا تحمد عقباها، اذ نرى في اطراف المجتمع اللبناني مطالبات متناقضة وربما اقوال غريبة، تمتد من اقصى اليمين الى اقصى اليسار، ومن الدولة الدينية الى الدولة العلمانية، ومن الدولة المركزية الى الدولة الفيدرالية او حتى الكونفيدريالية! فكيف نوفق بين كل هذه النظريات، في حين ان المجتمع اللبناني تكيف بالاكثرية الساحقة من اطرافه، مع ما هو معمول به، بدليل اننا نجد اعرافا دستورية غير مكتوبة الا ان الكل يخضع لها بشكل عادي من دون تردد كطائفة الرؤساء لبنان وتوزيع المراكز الادارية.

■ الا توجد جهات في لبنان ستعارض هذا الطرح من اساسه وترفض احداث تغيير في الدستور؟
□ اذا كانت الثغر الحالية واضحة وصريحة وتمثل محوريا في الوقت الذي يضيع في كل مرة نريد انتخاب رئيس او تشكيل حكومة او اصدار مرسوم، واذا كانت الحلول المقترحة علمية ومتوازنة بحيث لا تشعر اي فئة بأنها مستهدفة لن تكون هناك اعتراضات بل سنكون امام مناقشة موضوعية للوصول الى القواسم المشتركة.

■ في مثل هذه الظروف، هل الافرقاء في لبنان

■ في حال تمت الموافقة على السير في مثل هذا الحوار والتوجه الى عقد جديد، ما هي النقاط التي يجب ان يحافظ عليها من الطائف او تلك التي يجب استبدالها وتطويرها؟
□ ان النقاط التي تعرقل الحالة الدستورية الحالية وتعوق انتظام عمل المؤسسات، تتعلق باكثريتها الساحقة مهمل الانتخابات الرئاسية والتشكيل الحكومي والاصدار التنفيذي للامراسيم، بحيث يكفي للافرقاء التمتع بجرأة الجلوس والتحاور للوصول الى حلول علمية لها. الجدير ذكره في هذا السياق، ان ما يقارب نصف العهود الرئاسية تميزت بتصرف حكومي طويل للاعمال على حساب العمل الدستوري السليم، ناهيك باضاعة طويلة للوقت من اجل رئيس الجمهورية.

■ في حال حصول تغيير في الدستور ثمة من يخشى من تطبيق المثلثة؟
□ مجرد البحث في هذا الطرح سيدخلنا مجددا في متاهات المقولة القديمة: اي لبنان نريد التي ستطلق العنان للفئات الباحثة عن صيغ جديدة والتي ستفتلت لتطرح نظرياتها حول الفيدرالية او الدولة العلمانية او غيرها. لا اجد ان لبنان في مساحته ووضعها الجيو- سياسي قادر على استيعاب اي طروحات جديدة. البرهان على ذلك انه حتى اللامركزية الادارية المنصوص عليها في اتفاق الطائف، لم يستطع لبنان ايجاد سبيل لها حتى الساعة.

قادرين على الدخول في مؤتمر من هذا النوع من دون رعاية عربية واجنبية على غرار ما حصل في اتفاق الطائف؟
□ من المؤسف القول انه كلما اشتدت الازمات من دون ايجاد حل داخلي لها سيكون لبنان عرضة لتدخلات خارجية، على غرار تاريخه الحافل بذلك ونتيجة لنظرية الاقليات التي تسعى دائما الى سند خارجي نظرا الى عدم ثقتها بشركائها في الوطن. هنا يمكن التساؤل حول نوع التقاطع المصلحي الدولي الذي سيمر على لبنان، فهل ستم الدعوة الى مؤتمر سان كلو ثان، او الى دوحة ثانية، او الى طائف ثان؟ في جميع الاحوال، يجب عدم الاستخفاف باهمية طاوولات الحوار الوطني التي اطلقت في حينه وهج التوترات، وكان ينقصها فقط ترجمة هذه الاجتماعات بتعديلات نصية طفيفة لكي تستتب الامور وربما لعقود.

Cours offerts en Français et en Anglais

- Faculté d' Ingénierie POLYTECH Beirut
- Faculté de Tourisme et de Gestion Hôtelière
- Faculté de Santé Publique
- Faculté d' Economie et de Gestion
- Faculté de Droit
- Faculté de Droit Canonique
- Faculté des Sciences Politiques et des R.I.
- Faculté des Sciences Religieuses et Théologiques
- Freshman Program

Université La Sagesse, Campus Principale, Furn El Chebbak, Liban
Tél: 01 291 091 / www.uls.edu.lb